

مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/ Local

خلال لقاء مفتوح مع ناخبي الدائرة الثالثة في ديوان العجيل بكيفان مساء أمس الأول

العمير: منهجي الوسطي يحميني من الشائعات ومحاولات التشويش على مواقف

على امر شرعي يكون به صالح للبلد مادامت الدولة اسلامية وحكومتها اسلامية ولكن لا مانع من الاختلاف في وجهات النظر.

لا خوف من تعديل المادة الثانية
وبسؤاله عن اسباب خوف البعض من تعديل المادة الثانية قال العمير لا خوف من تعديلها لتكون الشريعة المصدر الرئيسي فهذا ليس معناه ان البلد سينقلب حاله بل لحسم اي خلاف يدور، مبينا انه في مجلس 2006 وصلنا الى 40 عضوا موافقا على التعديل وفي مجلس 2009 وصلنا الى 27 عضوا والمطلوب 44 عضوا اي اقلية خاصة فلا تعدل اي مادة الا بتوافق السلطتين بثلثي المجلس والامير فاذا توافقت السلطتان يتم التعديل ونتمنى ان نخطو هذه الخطوة لحسم المادة محل اللغط.

منهجنا وسطي معتدل

واختتم العمير اللقاء المفتوح مع ناخبي الثالثة في كيفان بقوله: لن تنتهي الشبهات والإشاعات الى آخر يوم وستشدد في الأيام الأخيرة وعلى استعداد للإجابة عن كل تهمة تظهر ولكن لن نلأق وستلاحقنا لتفادي الفتنة الطائفية أو الوقيعة بيني وبين مجيبي، ومنهجنا الوسطي المعتدل الذي ليس فيه لا ضرر ولا ضرار ولا ظلم وستتعامل مع ما يأتي من سوء بالقدر الذي باتينا وسندرا وستصرف عنها السوء من الفساد الإداري والمالي والخلقي، وستصرف الفتنة وستكون بيدنا بأيديكم حتى بعد الانتخابات ودبوا نبتنا مفتوحة في قرطبة وحسبنا الله سيؤتينا من فضله إننا إلى ربنا راغبون.

وستستمر ان شاء الله اذا أراد لنا النجاح بالدفع بهذه الاقتراحات الدنساء وتحريك القوانين التي أقرتها خطة التنمية، موضحا انه اذا أقرت تلك القوانين لرأينا آثارها ليس فقط في الجانب المعماري وانما أيضا في جانب التركيبة السكانية وإيجاد مصادر بديلة للنظمت تشجيع الانفاق الاستثماري وتقليص الانفاق العام، مشيرا الى ان عدد الطلبة من الابتدائي الى الثانوي يقدر بـ 300 ألف ويريدون وظائف وسكنا وتعلما وصحة ومرافق عامة، ودخلا شهريا واسكنا وغيرها من الخدمات المهمة.

لا تعارض بين «الثانية» و«الرابعة»

وفي رده على سؤال يتعلق بتصريح نشر في إحدى الصحف بأن تعديل المادة الثانية من الدستور يتنافى مع المادة الرابعة من الدستور بأن الحكم لذرية مبارك، قال العمير انه لا يري تعارضا بينهما إذ إن الشريعة الإسلامية لم تحدد لنا طريقا لاختيار حتى الحاكمية والدليل ان الخلفاء تنوعت طريقة اختيارهم او تنصيب الخليفة فيعوضهم جاء عن طريق الشورى وبعضهم جاء عن طريق الوصية وهكذا وعليه لا نجد تعارضا بين مطالباتنا بأن تكون الشريعة مهمة على بقية الشرائع، فآله عندما انزل دينه لم يساو بينه وبين بقية الشرائع بل الشريعة هي المهيمنة وبالتالي تكون هي المصدر الرئيسي وبعد ذلك نعدل ما نستطيع تعديله من قوانين وضعه، ولكن وفق الشريعة ولا تؤخر سلبا على بلدنا، وبالنسبة لامة مصدر السلطات نعم ولكن وفق الدستور وما نص عليه، وهناك أغلبية هي التي تحسم الامور ولن ياتي تصادم

الوزير الثقة في هذه الظروف التي تثبت ادانته وقدم استقالته، ولجنة التحقيق في عقد شركة شل وهو العقد المباشر بـ 800 مليون دينار وإشارة اليه ديوان المحاسبة في تقريره، ولكن تم حل المجلس. وأضاف العمير انه حصل على منصب مراقب المجلس مرتين فضلا عن اسهاماته في الشعبة البرلمانية لتبني ان البرلمان الكويتي له رؤى وطموحات ومشاركات في المحافل الدولية وزيارته غرة المحاصرة لمحولة تقريب وجهات النظر بين قيادي هذا الشعب تحت الحصار، وزيارات لدول في آسيا لتأكيد خطورة فكرة انشاء محطات لتوليد الطاقة النووية في الخليج العربي وفي الكويت تحديدا وقعت عقود رئيسا لست لجان تحقيق وشارك في هذا الشأن ان اللجنة البيئية رفضت ذلك لانه خطر على الكويت قائلا: «ان محطة مشرف حدث لنا بسببها مشاكل كبيرة فكيف لنا بانشاء محطات نووية».

لجان تحقيق صانت المال العام

ودعا العمير الجميع إلى ان يضعوا أيديهم مع بعضهم البعض لتفسير سقينة الكويت التي بر الامان، مستعرضا بعض إنجازاته في المجلس السابق ومنها مشاركة رئيسا لست لجان تحقيق وشارك في بعضها، ونجح عنها منع توزيع مصانع في المنطقة الجنوبية في ام الهيمان التي تهدد صحة المواطنين من خلال توصيات أثبتت ان هناك رقابة يجب على الحكومة ان تشدها على هذه المصانع، ولجنة أفرجت عن 3 مليارات دولار والتي خصصتها الأمم المتحدة للكويت وهي التعويضات البيئية بعد ان تم تجميدها واتى كتاب الى الكويت بتجميد هذه الاموال، مضيفا «وفي لجنة البيئة كافتحا وأوصحنا الخلل لوزير النفط عبدالله وبيننا له انه امام استحقاقات سياسية ان لم يتعاون مع اللجنة وأفرجت عن الاموال بحمد الله»، ولجنة التحقيق انتهت الى الادانة السياسية لوزير الداخلية وقلت من الصعب اعطاء

لجان تحقيق صانت المال العام

وقدم العمير كشف حساب بانجازاته الشخصية في المجلس السابق فذكر انه قدم اقتراحين بإنشاء هيئة للاعتماد الأكاديمي التي تحمي الطلبة من الجامعات التجارية والحكومة أصدرتها بمرسوم والهيئة العامة للرقابة الغذائية والحكومة تبنته وقدمته كمشروع بقانون وكذلك قوانين البيئة المتعلقة بإنشاء الهيئة العامة للبيئة وقوانين اخرى كثيرة تتعلق بالاصلاح الاداري والاقتصادي والشأن الصحي كتأسيس شركات التأمين الصحي، متمنيا ان يري الكويت في حال أفضل حيث ان «الدول الخليجية سبقتنا في نهجتها وتنميتها ونحن مازلنا في ركود وعدم تقدم

يعملون في القطاع الأهلي لكنهم يطردون من الشركات، وقانون سوق المال الذي ينظم العمل في سوق المال وعدم التلاعب فيه، وإنشاء هيئة لطباعة القرآن الكريم، وقانون يتعلق باحترام المعلم ومنحه الامتيازات التي يستحقها وأقر قانون مكافأة الطلبة الذي ساهمنا في تقديمه، وبمقتضاه تستمر المكافأة مع الطالب حتى بعد تخرجه حتى يحصل على وظيفة، مضافا ان هناك أكثر من 90 قانونا اقراها مجلس الأمة السابق، متمنيا ان يكون المجلس القادم أفضل بكثير، ورئيسا للمجلس غابرا وسياتي رئيسان جديدا.

لجان تحقيق صانت المال العام

دعا العمير الجميع إلى ان يضعوا أيديهم مع بعضهم البعض لتفسير سقينة الكويت التي بر الامان، مستعرضا بعض إنجازاته في المجلس السابق ومنها مشاركة رئيسا لست لجان تحقيق وشارك في بعضها، ونجح عنها منع توزيع مصانع في المنطقة الجنوبية في ام الهيمان التي تهدد صحة المواطنين من خلال توصيات أثبتت ان هناك رقابة يجب على الحكومة ان تشدها على هذه المصانع، ولجنة أفرجت عن 3 مليارات دولار والتي خصصتها الأمم المتحدة للكويت وهي التعويضات البيئية بعد ان تم تجميدها واتى كتاب الى الكويت بتجميد هذه الاموال، مضيفا «وفي لجنة البيئة كافتحا وأوصحنا الخلل لوزير النفط عبدالله وبيننا له انه امام استحقاقات سياسية ان لم يتعاون مع اللجنة وأفرجت عن الاموال بحمد الله»، ولجنة التحقيق انتهت الى الادانة السياسية لوزير الداخلية وقلت من الصعب اعطاء



د. علي العمير متحدنا خلال اللقاء المفتوح مع ناخبي «الثالثة» بديوان العجيل (حسين القريشي)

اجابياتها، مشددا على عزمه الاستمرار في نهجه الذي انتهجه في السابق، موضحا انه لا توجد مواقف ما يجبل منها او يتوارى بسببها، مستندرا كبقوله: «كنا واضحين في كل مواقفنا في مجلس الأمة السابق وكلنا اتخذنا على بصيرة كما امرنا الله (فاستقم كما أمرت) وليس كما تريد المعارضة او وزاد: «اننا نحكم على بيئة وعلى اسس ومفاهيم مستمدة من الشريعة فيما يتعلق بالشهادة وكذلك بالدستور، مؤكدا انه لم ينجر وراء هؤلاء او أولئك»، معابدا الله انه سيتبع الحق ايما يراه وتمسك به سواء كان هذا الحق مع الحكومة او المعارضة، ومن يكن معنا على الحق فهو صاحبنا وزميلنا». وبين العمير انه لم يكن يتمنى ان تكثر في المجلس الماضي السلبيات

المشاكل والمشاكسات، واصفا اياه بالرؤى والأفكار بل تصادمت فيه الأيدي وطاحت العقل والعمامة وانكسرت العصي، مبديا اسفه في ان هذا السلوك يكون موجودا في مجلس الأمة إذ ان عضو مجلس الأمة دوره ليس فقط الرقابة والتشريع بل ايضا يجب ان يكون قدوة، مبينا ان المجلس عطلت جلساته واصبحت فيه سلوكيات لم تكن نتمنى ان تكون موجودة فيه ومن ضمنها قضية الابداعات المليونية وما صاحبها من الاحالات الى النيابة العامة، موضحا انه بالرغم من كل ذلك إلا ان المجلس كانت به اجابيات مثل اقرار خطة التنمية وقانون التخصص الذي مازال حبرا على ورق وستتابع تطبيقه، وقانون العمل في القطاع الأهلي، فشابنا

ليس هناك مواقف في المجلس السابق أحجل منها بل اتخذتها عن بصيرة
لا تعارض بين تعديل المادة الثانية من الدستور والمادة الرابعة

لا أحجل من مواقف

لم ير مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق د.علي العمير تعارضا بين تعديل المادة الثانية من الدستور والمادة الرابعة منه مبديا تمسكه بالحق أينما وجد سواء كان مع المعارضة أو مع الحكومة، مشددا في الوقت نفسه على الاستمرار في نهجه السابق فليس هناك من مواقفه ما يجبل او يتوارى منه، وأشار الى ان المجلس السابق كان به الكثير من السلبيات والمشاكل والمشاكسات، واصفا اياه بالمجلس «العجيب» حيث لم تتصادم فيه الرؤى والأفكار بل تصادمت فيه الأيدي وطاحت العقل والعمامة وانكسرت العصي.

وقال العمير في اللقاء المفتوح مع ناخبي الدائرة الثالثة بديوان صالح العجيل في كيفان إن أعلى ما لدينا هو ديننا وأعلى ما لدينا هو ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه بأن الشريعة هي مصدر رئيسي للتشريع ونحن متمسكون بأن تسود شريعة الله تبارك وتعالى في جميع نواحي الحياة، مبينا أن الدستور يحتوي مواد تنظمت العلاقة بين الحاكم وبين الشعب سواء في المادة الرابعة التي جعلت الحكم في ذرية مبارك الصباح أو المادة السادسة التي جعلت الأمة مصدر السلطات وهذه العلاقة، مبينة على المحبة والتفاهم والتعاون ومن ثم انعكس هذا الأمر في المادة 50 من الدستور والتي نصت على ان «يقوم نظام الحكم على أساس الفصل بين السلطات والتعاون فيما بينها».

وأضاف العمير انه اذا لم تتحقق هذه المعاني الرائدة فسنعيش من اخفاق الى آخر وستكون تجربتنا الديمقراطية سلبياتها أكثر من




إعلان

يعلن بنك التسليف والإدخار لعملائه الكرام أنه بصدد إجراء بعض أعمال الصيانة والتصليلات في فرع العاصمة - المبنى الرئيسي .

لذا فإنه اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2012/1/15 ولمدة ثلاثة شهور يعتذر البنك عن استقبال العملاء التابعين لفرع العاصمة، والعملاء المستفيدين من القرض الإسكاني للمرأة ، على أن يتم استقبالهم في الفروع الموضحة أدناه وذلك على النحو التالي :

نوع القرض	الفروع
- عملاء القروض العقارية والقرض الإسكاني للمرأة .	فرع الضروانية - قسم خدمة المواطن .
- عملاء القروض الاجتماعية .	الحكومة مول (برج التحرير)

شاكرين تعاونكم معنا ،،



نحو كويت مستقرة متقدمة

يقيم

الإتحاد الكويتي للجمعيات النسائية

ندوة بعنوان

« بين الواقع والتطلعات لمجلس 2012 »

وذلك بحضور عدد من القيادات النسائية وبعض مرشحات مجلس الأمة

وذلك يوم الأحد الموافق 2012/1/15 بقاعة الراية - فندق جي دبليو ماريوت الساعة 6,30 مساءً

الدعوة عامة

رئيسة وعضوات الإتحاد الكويتي للجمعيات النسائية